استراتيجيات التنمية

- ركزت الأدبيات الاقتصادية التقليدية على أن العنصر الحاسم في موضوع النمو الاقتصادي هو حجم رأس المال المتمثل في تراكم الاستثمارات (مثل التحليل الكينزي)
- انتقل التحليل لاحقاً من الاهتمام بحجم الاستثمارات إلى التركيز على التوزيع القطاعي و الزمني لتلك الاستثمارات كمحرك لعملية النمو و التنمية.
- و أهم الاستراتيجيات التي تناولت قضية النمو هي استراتيجية النمو المتوازن و استراتيجية النمو غير المتوازن، و قد ربط الاقتصاديون هذه الاستراتيجيات بتنمية الدول النامية.

الاستثمار و استراتيجيات التنمية:

- الاستثمار: هو التغير في مخزون رأس المال.
- ويترافق الاستثمار برفع الطاقة الإنتاجية في المجتمع.مما يعطيه أهمية خاصة في تحريض عمليتي النمو و التنمية.
- تنقسم الاستثمارات إلى نوعين :

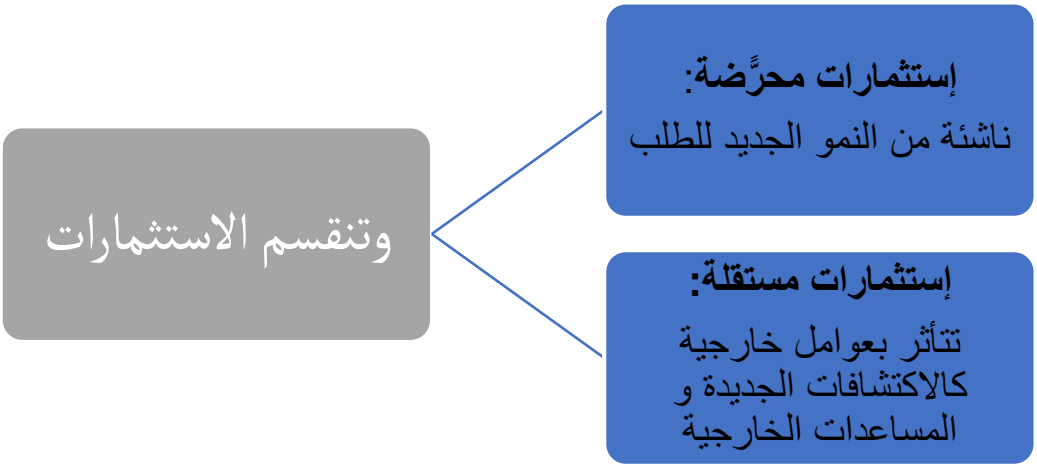

- تترابط قرارات الادخار و الاستثمار في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية فتتصف قرارات الادخار و الاستثمار بعدم ترابطها كما توضح ذلك الكثير من نظريات التنمية و بالتالي لا تكمن مشكلة هذه الدول في ضعف المدخرات فقط بل بضعف القدرة على استثمار تلك المدخرات.

الدفعة القوية و التنمية :

- ✓ التنمية لا تتم بشكل تلقائي وإنما هي عملية إرادية مخططة
- ✓ يرى البعض أن التنمية لا تتم بشكل تدريجي و إنما تحتاج لدفعة قوية تسمح لها بالانطلاق.(و يشبهون ذلك بإقلاع الطائرة التي تحتاج سرعة كبيرة و دفعة قوية)
- ✓ ويكون التغيير بنيوياً أو جذرياً إذا شمل العلاقات القائمة في الاقتصاد الوطني (أمثلة على التغيرات البنيوية: نسبة إسهام القطاعات الاقتصادية المختلفة، توزيع قوة العمل على القطاعات، تغير العادات الاجتماعية و الأساليب الإدارية....)

إستراتيجيات التنمية:

- يتساءل اقتصاديوا التنمية عن كيفية تحقيق النمو الذاتي في الاقتصاديات النامية عن طريق تحقيق تلك الانطلاقة الكبيرة و الدفعة القوية، وماهي الاستراتيجيه اللازم اتباعها لتحقيق التغير البنيوي الذي لا تتم التنمية بدونه.

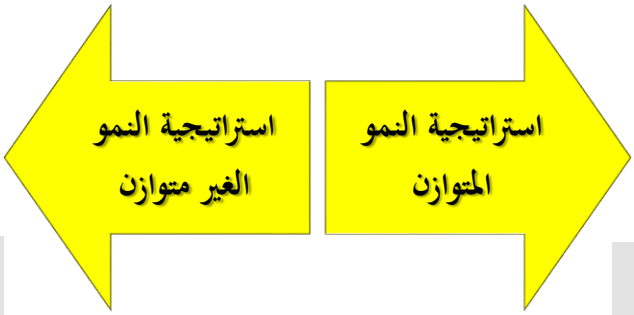

بتوزيع جرعة استثمارية كبيرة على عدد واسع من الأنشطة الاقتصادية وفي توقيت زمني متقارب بحيث تغطي تلك الاستثمارات الأنشطة الإنتاجية والتجهيزات الأساسية.
و ذلك نظراً للنرابط و التشابك بين القطاعات.

هو نمو القطاعات الاقتصادية بمعدلات متباينة، وينجم عن ذلك اختلال توازني في النمو. ويسهم هذا الاختلاف في نمو متزايد ↑ للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

أولاً :استراتيجية النمو المتوازن Strategy of Balanced Growth

يعتبر كل من :

روزنشتاين-رودان Rosenstein-Rodan و راجنر نركسه Ragner Nurkse ، الممثلين الأساسيين لاستراتيجية النمو المتوازن.

1- روزنشتاين- رودان و استراتيجية النمو المتوازن:

اقترح روزنشتاين-رودان خيار التصنيع في الصناعات الاستهلاكية باعتباره أنسب الطرق للقضاء على مشكلات التخلف، و نظراً لضيق نطاق السوق يرى قيام عدة صناعات استهلاكية دفعة واحدة أو على الأقل خلال فترة زمنية متقاربة. ثم وجد فيما بعد أن الصناعات الاستهلاكية وحدها لا تحقق التغير البنيوي في الدول النامية فاقترح قيام صناعات ثقيلة و مشاريع رأسمالية و مشاريع البنية التحتية إلى جانب الصناعات الاستهلاكية.

و قد استند روزنشتاين-رودان إلى جملة من الأفكار لتدعيم فكرته :

أ- أهمية رأس المال الاجتماعي و عدم قابليته للتجزئة:

مشاريع رأس المال الاجتماعي (البنية التحتية) كمشاريع النقل و المواصلات و الكهرباء و الطرق و الجسور و السدود و تحلية المياه و شبكات الصرف الصحي و شبكات الاتصالات وغيرها من المشاريع التي تحتاج لاستثمارات ضخمة عالية التكاليف و كبيرة الحجم تفوق طاقة الأفراد التمويلية لذلك يعزفون عن الاستثمار فيها، و تقوم الدولة غالباً بإنجاز هذا النوع من المشاريع لما تحققه من فوائد للاقتصاد الوطني بأكمله. و تحقق هذه الاستثمارات وفورات خارجية إيجابية للقطاعات الاقتصادية المختلفة (انظري الملحق للتعرف على الوفورات الخارجية) كما يستحيل قيام المشاريع الصناعية بدونها. لذلك فتجهيز البنية التحتية شرط ضروري لقيام المشروعات الأخرى.

كما تتصف هذه المشروعات **بعدم قابليتها للتجزئة** فلا فائدة من تنفيذها بأوقات متباعدة، فلا يمكن إقامة جزء من طريق أو جزء من مطار.

كما أن تلك المشاريع تتصف **بتكاملها المتبادل** و ترابطها مع بعضها البعض، فقيام شبكة الطرق يحتاج في الوقت ذاته لشبكة كهرباء و اتصالات لتخدم تلك الطرق . لذلك لا تتحقق الفائدة القصوى من هذه المشاريع ما لم تقم الدولة بالاستثمار فيها معاً.

ب- تكامل الطلب :

و يرجع هذا المحور أساساً إلى عاملين أساسيين:

- ضيق نطاق السوق
- الوفورات الخارجية (انظري الملحق رقم 1 لشرح أكثر عن معنى الوفورات الخارجية)

فقيام مجموعة متكاملة من المشاريع في أوقات متزامنة، يعمل على توسيع نطاق السوق كما يقلل من مخاطر عدم نجاح المشاريع.

كما تتحقق وفورات إيجابية خارجية تخلفها تلك الاستثمارات و المتمثلة في تكامل الطلب على منتجات تلك المشروعات.

ج- أهمية السياسة المالية في تعبئة المدخرات :

تستلزم الدفعة القوية تعبئة المدخرات لاستخدامها في تمويل الاستثمارات.

يتصف الادخار في الدول النامية بانخفاض مرونة العرض بالنسبة لأسعار الفائدة و ذلك لعدة أسباب: فالأنظمة الندية غير متطورة و الأسواق المالية بدائية و المؤسسات المالية متخلفة و بالتالي لا يتأثر السلوك الادخاري للأفراد كثيراً بتقلبات معدلات الفائدة. و على العكس من ذلك ترتفع مرونة عرض المدخرات بالنسبة لمستوى الدخل الفردي.

و يقترح روزنشتاين-رودان أن يتم تمويل الدفعة القوية في إطار استراتيجية النمو المتوازن ياستخدام سياسة ادخارية فعالة و ذلك يتم على مرحلتين : الأولى يتم فيها فرض ضرائب عالية على أصحاب الدخول المرتفعة و ملاك الأراضي و العقارات و يستعان في حال عدم كفايتها بمصادر التمويل الخارجي. المرحلة الثانية تبدأ عندما ترتفع مستويات الدخول نتيجة للمرحلة الأولى عندها ستتزايد المدخرات الوطنية نتيجة لارتفاع مرونة العرض الادخارية لمستوى الدخل.

د- الفخ السكاني و الحد الأدنى الأساسي:

تتمثل نظرية الفخ السكاني في كون معدلات النمو السكاني في الدول النامية تفوق معدلات نمو الدخل القومي و بالتالي فإن أي زيادة في الدخل القومي ستمتصها الزيادة في عدد السكان فيتناقص مستوى الدخل الفردي حتى و إن زاد إجمالي الدخل القومي مما يجعل الدول النامية حبيسة الفخ السكاني.

و هنا تبرز أهمية الدفعة القوية من الاستثمارات للهروب من الفخ السكاني و الانطلاق بالاقتصاد برفع معدلات نمو الدخل القومي بشكل يتجاوز معدلات النمو السكاني

2- راجنر نركسيه و استراتيجية النمو المتوازن:

- يشترك نركسه مع روزنشتاين-رودان باعتبار ضيق نطاق السوق من أهم عقبات التنمية.

و يشرح ذلك بالحلقة المفرغة التالية :

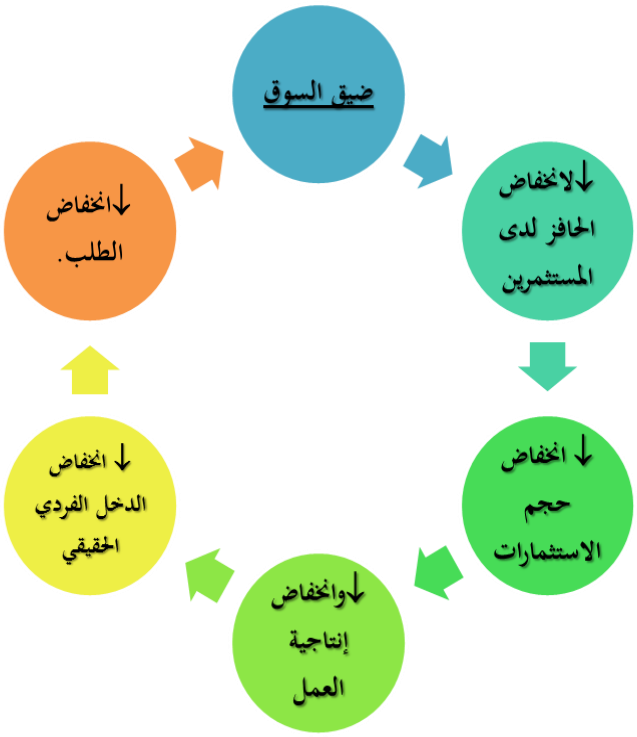

و يرى أن الاستثمار في صناعة واحدة أو تخصيص الاستثمارات لمشروع واحد سوف يكرس آلية عمل هذه الحلقة المفرغة. و أن الهروب من هذه الجلقة لا يتم إلا بتوزيع الاستثمارات و بفترات زمنية متقاربة على عدد كبير من المشروعات الصناعية و التي ستعمل من خلال آلية تكامل الطلب على كسر تلك الحلقة.

- يبين نركسه أن توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية بدلاً من توزيعها بين المشروعات داخل القطاع الواحد سيعزز آلية تكامل الطلب بين منتجات تلك القطاعات. و يضرب مثالين على ذلك: الأول التكامل بين القطاع الزراعي و القطاع الصناعي، و الثاني التكامل بين التجارة الداخلية و التجارة الخارجية.

ثانياً:استراتيجية النمو غير المتوازن Strategy of Unbalanced Growth

قام البرت هيرشمان وهانجز سنجر بانتقاد استراتيجية النمو المتوازن وقدما استراتيجية بديلة (استراتيجية النمو غير المتوازن) منطلقين من بعض الانتقادات التي وجهت لاستراتيجية النمو المتوازن كأساس لتبرير نظريتهم البديلة.

و تتفق الإستراتيجيتين على ضرورة إعطاء الاقتصاد **دفعه قوية من الاستثمارات تسمح له بالانطلاق.**

الانتقادات التي وجهها مناصروا هذه النظرية لاستراتيجية النمو المتوازن:

- يرى مؤيدوا استراتيجية النمو غير المتوازن عدم قدرة الدول النامية على إدارة و تنفيذ برامج استثمارية واسعة وموزعة على العديد من المشروعات والقطاعات تعجز الدوله عن تحقيق قفزه نوعيه في نشاط صناعي واحد فكيف يتوقع من هذه الدول تحقيق قفزه في كل المجالات الصناعيه دفعه واحدة
ويوصون بدل تشتيت تلك الاستثمارات بأن يتم توجيه الدفعة القوية نحو قطاع محدد يسمى بالقطاع الرائد . (كالتركيزعلى الصناعات الثقيلة أوالصناعات التحويلية أو الصناعات النسيجية ...الخ حسبما تقتضيه المرحلة الاقتصادية).
- أغفلت دور التخطيط في توجيه الدفعه الاستثمارية القوية. حتى يتم التنسيق و لا تتضارب القرارات الاقتصادية.
- أن الدول النامية تشكو من ضعف مرونة عرض عناصر الإنتاج فيرى مؤيدي استراتيجية النمو غير المتوازن توجيه الاستثمارات لقطاع رائد لضمان استخدام عناصر الإنتاج القليلة المتاحة بدلاً من تبديدها بين القطاعات المتعددة.
- سلطت استراتيجية النمو المتوازن الضوء على أهمية مشكلة طلب رأس المال، ولم تركز على مشكلة عرض الموارد علماً بأن مشكلة الدول النامية تتركز أصلاً في نقص الموارد.
- يؤدي تطبيق استراتيجية النمو المتوازن وتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من المشروعات لتحقيق الوفورات الخارجة وتكامل الطلب من اختيار مشروعات ذات حجم صغير يبتعد عن الحجم الأمثل للمشروع و يضعف الكفاءة الإنتاجية.
أما في استراتيجية النمو غير المتوازن فبالإمكان اختيار المشروعات ذات الحجم الأمثل و بالتالي الوصول بها لاقتصاديات الحجم الوفير Economics of scale والذي يرفع الكفاءة الإنتاجية.

د- لا تؤدي استراتيجية النمو المتوازن المقترحة إلى حل مشكلة ضيق حجم السوق، ذلك أن التنمية ستعمل على توسيع الأسواق القائمة للمنتجات الرائجة أو السلع المستوردة و لا تعمل على فتح أسواق جديدة.
ويرى هيرشمان أن المشكلة تتعدى ضيق السوق إلى مشكلة أهم وهي اختيار النشاطات الرائدة وتوجيه الاستثمارات إليها حتى يصل الاقتصاد إلى مرحلة الدفع الذاتي.
هـ- تفترض استراتيجية النمو المتوازن في تحليلها اقتصاد مغلق و بالتالي لا تعير اهتماماً كافياً لتسرب القوة الشرائية للأسواق الخارجية (وهذا الأمر يعاب أيضاً على استراتيجية النمو غير المتوازن).

استراتيجية النمو غير المتوازن

تقتصر الاستثمارات على قطاعات أو صناعات محددة ← النمو سيحدث في قطاعات على حساب قطاعات أخرى ← تباين في معدلات نمو القطاعات ← اختلال التوازن

الحافز الأهم للتقدم التقني والنمو الاقتصادي .

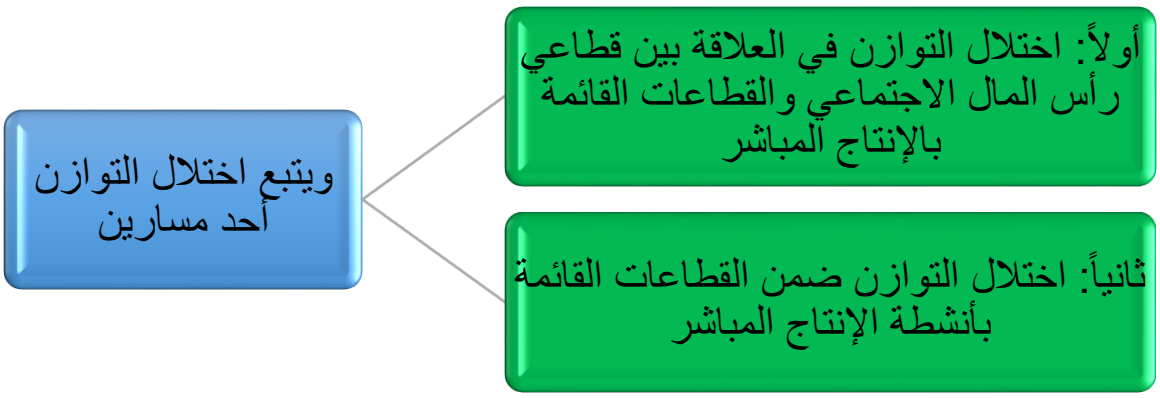

أولاً:اختلال التوازن بين قطاعي رأس المال الاجتماعي ونشاطات الإنتاج المباشر :

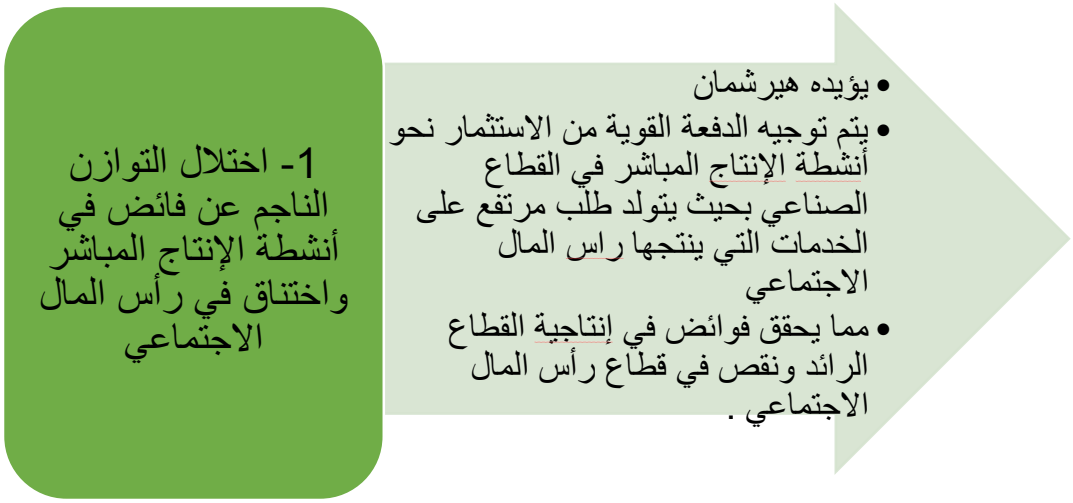

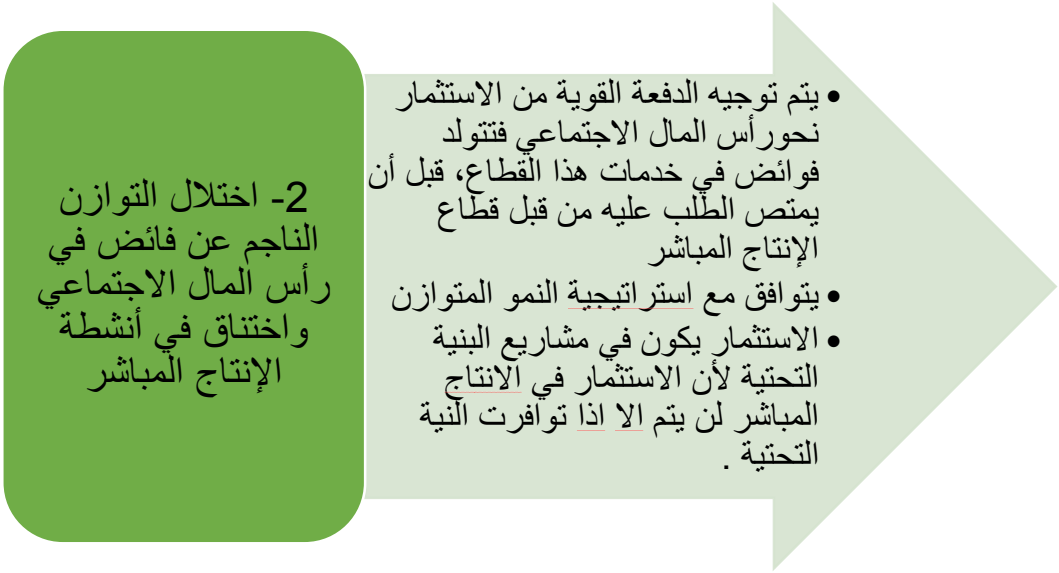

و تجد معظم الدول النامية صعوبة في اختيار أحد المسارين السابقين، علماً بأن هيرشمان ينصح بالمسار الأول لأنه أقوى فاعلية في توليد ضغط سياسي لتأمين رأس المال الاجتماعي .

ثانياً:اختلال التوازن فى أنشطة الإنتاج المباشر :

لقد قدمت هذه الاستراتيجية مفهوم قوة الدفع في الاقتصاد وربط أنصارها اختيار القطاع القائد بقوة الدفع هذه، مفرقين بين ثلاثة مفاهيم أساسية تفيد في ذلك الاختياروهي: مفهوم قوة الدفع الأمامية، ومفهوم قوة الدفع الخلفية ، ومفهوم قوة الدفع المزدوجة(الأمامية والخلفية) من خلال تحليل جداول المدخلات والمخرجات .

مفهوم قوة الدفع الأمامية	مفهوم قوة الدفع الخلفية	مفهوم قوة الدفع المزدوجة
هو قدرة الصناعة على خلق فرص استثمارية في **المراحل التالية** للعملية الإنتاجية لهذه الصناعة وينتج هذا المفهوم أثراً يسمى بـ "أثر التموين " **مثال :** التوسع في الصناعة أ (ورق) ⟸ التوسع في الصناعة ب (دفاتر) إذن: صناعة أ تشكل قوة دفع أمامية للصناعة ب	هو قدرة الصناعة على خلق فرص استثمارية في **المراحل السابقة** للعملية الإنتاجية ، وينتج هذا المفهوم أثراً يسمى بـ "أثر الأسواق ". **مثال :** التوسع في الصناعة ب(دفاتر) ⟸ زيادة الطلب على الصناعة أ (ورق) مما يؤدي للتوسع في صناعة أ إذن: صناعة ب تشكل قوة دفع خلفية لصناعة أ	هو قدرة الصناعة على خلق قوى دفع مزدوجة الاتجاه أمامية وخلفية, وينتج هذا المفهوم أثراً يسمى بـ "أثر الكماشة " ويعرف بالقطاع القائد أو الرائد في الاقتصاد من خلال توليد قوى الدفع المزدوجة. - غالبا مايكون صناعة وسيطة . - يسبب اختلال التوازن مع الصناعة السابقة اختناق أو نقص يؤدي لإحداث قوة دفع خلفية . - يسبب اختلال التوازن مع الصناعة اللاحقة فائض يؤدي لإحداث قوة دفع أمامية . **مثال:** صناعة النسيج. هي صناعة وسيطة أدى التوسع فيها إلى قوة دفع أمامية لصناعة الملابس و قوة دفع خلفية في صناعة خيوط القطن.

مقارنة بين استراتيجيتي النمو المتوازن و غير المتوازن:

النمو المتوازن	النمو غير المتوازن
1- تتفق الاستراتيجيتين في ضرورة الاعتماد على توجيه دفعة قوية من الاستثمارات لتحقيق النمو الذاتي	
2-تتفق الاستراتيجيتين وجوب توجيه الاستثمارات لصالح رأس المال الاجتماعي .	
3-توزيع الدفعة القويه من الاستثمارات على أكبر قاعدة ممكنة من القطاعات في أزمنة متقاربة مما يضمن النمو المتوازن لهذه القطاعات.	3- ضرورة تركيز الدفعة القوية من الاستثمارات على **الصناعة أو القطاع الرائد** وإحداث نمو غير متوازن في معدلات النمو القطاعية.
4-توضح أن **ضيق السوق** هو العقبة الأساسية في وجه النمو.	4- توضح أن **اتخاذ قرارات الاستثمار** المؤدية إلى خلق الاختناقات و الفوائض عن طريق **اختيار قطاع القائد** الذي يحقق أكبر قدر من قوى الدفع الأمامية و الخلفية هو العقبة الأساسية لنمو البلدان النامية.
5-تتفق الاستراتيجيتين على أهمية دور التشابك والترابط بين النشاطات والقطاعات الاقتصادية .	
6-تعتمد على مبدأ الوفورات الخارجية . External Economies	6- تستند إلى قوى الدفع الأمامية والخلفية وذلك للتوسع في حجم الاستثمارات ولتحقيق النمو الذاتي للاقتصاد الوطني .

خاتمة :

- كل من استراتيجيتي النمو المتوازن و غير المتوازن تتضمن نقاط قوة و ضعف و تبقى إطاراً نظرياً للتحليل.و على الدول النامية الاستفادة من هاتين الاستراتيجيتين وفقاً لظروفها التنموية.
- كما وجب التنويه أن كل من هاتين الاستراتيجيتين تناولت النمو الاقتصادي و ليس التنمية الاقتصادية التي تعد مفهوم أشمل من النمو.

الفقر Poverty

- **تعريف الفقر المدقع (المطلق)** Absolute Poverty

يصف الوضع الذي لا يتمكن فيه الفرد نهائياً أو بالكاد يتمكن من الحصول على المأكل و الملبس و المسكن و الرعاية الصحية الأساسية الضرورية للعيش.

- المقياس المستخدم لقياسه هو **(خط الفقر):**

- هو مقياس معتمد على الدخل.
- حيث يتم تصنيف الناس الذين يعيشون على أقل من **1.25 دولار في اليوم معدلاً بمكافئ القوة الشرائيةppp)** أنهم في "فقر مدقع" ABSOLUTE POVERTY

أما أولئك الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم أنهم في **حالة "فقر".**

(سابقاً منذ وضع البنك الدولي هذا المقياس كان خط الفقر عند **دولار واحد** معدلا بمكافئ القوة الشرائية، إلا أن البنك الدولي عاد في عام 2008 ورفع هذا الخط إلى 1.25 دولار في اليوم).

- كما يقاس الفقر بمؤشر حجم الفقر headcount index H/N : و يمثل حجم السكان الذين يقل دخلهم عن خط الفقر نسبة لإجمالي عدد السكان

- عام 2010 أظهرت تقديرات البنك الدولي إجمالي عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 1.4مليار نسمه، أي ما يقارب 18% من إجمالي سكان العالم للعام 2005. مما يظهر انخفاضاً واضحاً عما كان عليه عام 1987 و التي كانت فيها هذه النسبة تبلغ 28% من سكان العالم.

- و بالتالي يمكن القول أن حجم الذين يعيشون في فقر مدقع تحسنت بشكل ملحوظ منذ عام 1990، إلا أن نسبة الذين يعيشون في (فقر) أي على أقل من 2 دولار باليوم لم تتغير كثيراً.

- العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي:

يؤدي النمو الاقتصادي عادة إلى انخفاض معدلات الفقر
كما أن الانخفاض في معدلات الفقر المطلق قد يقود أيضاً لرفع معدلات النمو الاقتصادي.
أي أن العلاقة السببية بينهما في الاتجاهين.

- ابتكر برنامج الأمم المتحدة دليل الفقر الإنساني HPI ، Human Poverty Index و الذي يشمل مقياسين مختلفين :

HPI-1 و المخصص للدول النامية الثماني و الثمانون
HPI-2 و المخصص لبلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية السبع عشر
و كلا المقياسين يتضمن مؤشرات لقياس ثلاث محاور **مستوى الصحة و التعليم و المعيشة.**
و قد استخدم هذا المقياس منذ عام 1997 و حتى 2009

- عام 2010 تم استبدال هذا المقياس بمقياس جديد (دليل الفقر متعدد الأبعاد) MPI ، Multidimensional Poverty Index
و الذي يأخذ بالاعتبار التأثيرات السلبية المتداخلة عندما يكون الحرمان متعدد الأسباب.
- يتراوح هذا المؤشر من 0 إلى 1 ، ارتفاعه يعني فقر أكبر.
- بحسب هذا المقياس فإن الصحراء الأفريقية لديها ***النسبة الأعلى*** للفقراء من إجمالي السكان، لكن جنوب آسيا لديها ***العدد الأكبر*** من الفقراء(تقريباً الضعف).
- حسب الإحصاءات الأخيرة كانت النيجر الأسوأ في قيمة هذا المؤشر و التي تجاوزت 0.6 ، سبع دول أخرى كان المؤشر فيها يتجاوز 0.5 و كلها أفريقية(أثيوبيا، مالي، بوركينافاسو، بوروندي، الصومال، جمهورية أفريقيا الوسطى، غينيا)، ثمان دول أخرى كان المؤشر فيها بين 0.4 و 0.5 و كلها أفريقية أيضاً.

الدول الأفقر غير الأفريقية كانت :
النيبال 0.35، هاييتي 0.306، الهند 0.296، بنجلادش 0.291، اليمن 0.283، باكستان 0.275، لكن هذه الدول الست يبلغ إجمالي عدد السكان فيها حوالي 1.6 مليار نسمه

- **الاختلاف بين مؤشر خط الفقر و المعتمد على الدخل (خط الفقر) و بين مؤشرالفقر متعدد الأبعاد MPI**
- مثلا أثيوبيا أفقر بكثير من تنزانيا على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد ، عكس ما يظهر حسب مؤشر الفقر المعتمد على الدخل
- معظم دول أمريكا اللاتينية (كالبرازيل) ترتيبها أسوأ حسب مؤشر الفقر متعدد الأبعاد مما هي عليه حسب مقياس الفقر المعتمد على الدخل. (لكن كولومبيا مثلا كان ترتبها متساوي لكلا المؤشرين)

COUNTRY	Year	MPI		Income poverty 1.25$ per day	
		value	rank	value	rank
Kazakhstan	2006	0.002	7	0.031	23
Brazil	2003	0.039	39	0.052	29
Colombia	2005	0.041	40	0.160	42
Pakistan	2007	0.275	70	0.226	53
Yemen	2006	0.283	71	0.175	43
China	2003	0.056	44	0.159	41
India	2005	0.296	74	0.416	64
Ethiopia	2005	0.582	103	0.390	62
Niger	2006	0.642	104	0.659	85

بنك الفقراء:

من مؤسس بنك جريمين للفقراء؟ و أين يقع هذا البنك ؟

ملحق رقم 1

الوفورات الخارجية External Economies

يعني تحقيق مبدأ الوفورات الخارجية (التي تجد أساسها النظري في كتابات الاقتصادي ألفريد مارشال) أن إقامة مشروع أو صناعة ما قد تؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تؤثر هذه المزايا على عائد الاستثمار في المشروع الأول.

الوفورات الخارجية الموجبة

- إقامة مشروع أو صناعه يؤدي إلى استفادة مشاريع أخرى من مزايا معينة دون أن تتزايد تكاليف المشاريع التي ولدتها.
- مثل: منحلة العسل.

الوفورات الخارجية السالبة

- إقامة مشروع معين يعود بالضرر على مشروعات أخرى .
- مثل: مصنع اسمنت يؤثر سلباً على المشاريع السياحية المجاورة له و تتكبد خسائر.

ويمكن للوفورات الخارجية أن تأخذ أشكالاً مختلفة في منشئها

✓ **وفورات خدمية:**

تنتج عن تلقي المشروعات بعض الخدمات المجانية من مشروعات أخرى.

✓ **الوفورات التقنية: الناتجة عن العلاقات الفنية بين المشروعات.**

(استفادة مشروعات من تجارب مشاريع أخرى)

✓ **الوفورات النقدية:**

تنتج عن تخفيض أسعار مستلزمات إنتاج المشروعات.بسبب توسع الإنتاج في المشروعات الأخرى و ما يترتب عليه من تخفيض الأسعار